تُعتبر اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) كيان منفصل ومستقل عن وزارة الخارجية. تم أنشأها من قبل الكونجرس الأمريكي، وهي هيئة استشارية حكومية أميركية مستقلة ومؤيدة من الحزبين وتعمل على مراقبة الحرية الدينية في جميع أنحاء العالم، وتقدم التوصيات السياسة للرئيس ووزير الخارجية والكونغرس. تستند توصيات اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) على ولايتنا القانونية والمعايير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الأخرى. يمثل التقرير السنوي لعام 2016 تتويجا للعمل على مدار عام من قبل المفوضين والموظفين المختصين لتوثيق الانتهاكات على الأرض وتقديم التوصيات السياسة المستقلة إلى حكومة الولايات المتحدة. التقرير السنوي لعام 2016 يغطي الفترة من 1 فبراير لعام 2015 حتى 29 فبراير لعام 2016، على الرغم من ورود بعض الأحداث الهامة التي وقعت بعد هذا الإطار الزمني.

مصر

النتائج الرئيسية: على خلفية الأحوال المتدهورة لحقوق الإنسان، اتخذت الحكومة المصرية خطوات إيجابية لتناول بعض المخاوف المتعلقة بالحرية الدينية، بما في ذلك عدم التسامح في المناهج الدينية والتطرف في الخطاب الديني. علاوةً على ذلك، واصل الرئيس عبد الفتاح السيسي إلقاء بيانات تشجّع على التسامح الديني والاعتدال، وحضر الرئيس قداس عشية عيد الميلاد القبطي في العام الثاني على التوالي. علاوةً على ذلك، انخفض عدد الهجمات الطائفية ضد المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية بشكل ملحوظ، وتواصلت التحقيقات وإقامة الدعوى عن الحجم غير المسبوق للتدمير في الكنائس والممتلكات المسيحية التي وقعت في صيف عام 2013. ومع ذلك، كان هناك أحداث طائفية واسعة النطاق لم ينتج عنها إقامة دعاوى، مما أدى إلى استمرار مناخ من الإفلات من العقوبة. علاوةً على ذلك، فإن القوانين والسياسات التمييزية والقمعية الباقية منذ أمد بعيد التي تحد من حرية الرأي والفكر والدين أو المعتقد لا تزال سارية. أثناء العام الماضي، كان هناك زيادة في المحاكم المصرية التي تحاكم وتدين وتسجن المواطنين المصرين على خلفية الإلحاد وما يتعلق بها من اتهامات. في الوقت الذي يتضمن فيه دستور عام 2014 تحسينات فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد، لا يزال تفسير وتنفيذ الفقرات المرتبطة بهذه التحسينات محل نظر بما أن البرلمان المنتخب مؤخرًا ينبغي أن يوافق على الشروط أولًا. بناءً على المخاوف المتواصلة، على العام السادس على التوالي، توصي اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية في عام 2016 بتصنيف مصر على أنها "دولة تثير قلقًا خاصًا" بموجب قانون الحرية الدينية الدولية. وسوف تواصل اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية مراقبة الوضع عن كثب لتحديد ما إذا كانت التطورات الإيجابية تستدعي تغيير في مكانة مصر في التقرير السنوي للعام المقبل.

معلومات أساسية

يحدد دستور مصر لعام 2014 أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وأن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع. يبلغ عدد السكان حوالي 89 مليون، منهم 85 إلى 90 بالمائة يلتزمون بالإسلام السني ويمثل المسلمين من غير السنة أقل من واحد بالمئة. يقدر المسيحيون بـ 10 إلى 15 بالمئة من العدد الإجمالي للسكان، والغالبية العظمى منهم ينتمون إلى الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية وأقل من 2 بالمائة ينتمون إلى طوائف مسيحية متنوعة، بما في ذلك الكاثوليك، والبروتوستانت، والمارونيين، والأرمن الأرثوزوكس، والأرثوزوكس (اليونانيين والسيريانيين)، والإنجليين. هناك ما لا يقل على 2000 بهائي وحوالي 1500 من شهود يهوه، وأقل من 20 من اليهود.

أثناء فترة إعداد التقرير، واصلت مصر انتقالها السياسي المضطرب عقب الإطاحة العسكرية بالرئيس السابق محمد مرسي في عام 2013. في يناير من عام 2014، تم الموافقة على دستور جديد باكتساح عن طريق استفتاء شعبي، وفي مايو من عام 2014، تم انتخاب السيسي رئيسًا للجمهورية. وبعد عدة تأجيلات، جرت الانتخابات البرلمانية على مراحل بدأت في شهر أكتوبر واختتمت في شهر ديسمبر من عام 2015. تم تنصيب البرلمان في يناير من عام 2016 وهو يتألف من 596 عضو، بما في ذلك 36 مسيحيًا وهو أمر غير مسبوق. لم يتم بعد تنفيذ فقرات الحرية الدينية المحسنة الموجودة في الدستور، على الرغم من أن البرلمان مفوض لاتخاذ إجراء قبل اكتمال جلسته الأولى.

أثناء العام الماضي، كان لجهود الحكومة في مواجهة التطرف والإرهاب تأثيرًا مخيفًا على حقوق الإنسان وأنشطة الجمعيات المدنية في البلاد. على الرغم من إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين وغيرهم من معارضي الرأي في عام 2015، تواصل الحكومة حملاتها الأمنية على كل أشكال المعارضة. ولا زال المتعاطفين وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين والصحفيين والنشطاء من العلمانيين والليبراليين يتعرضون للمضايقة والسجن، كما تصدر بحقهم أحكام قاسية بالسجن، بما في ذلك أحكام الإعدام لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الإسلاميين، أحيانا بناءً على تهم أمنية قانونية، ولكن أيضا ليس لها أساس من الصحة. علاوةً على ذلك، أثناء فترة إعداد التقرير، كان هناك حملة أمنية مكثفة على المنظمات المصرية غير الحكومية – بما في ذلك مجموعات حقوق الإنسان التي تراقب أحوال الحريات الدينية – ونتج عن هذا تحقيقات جنائية جديدة، ومضايقات، ومنع من السفر على مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان.

في مارس من عام 2016، سافر أحد موظفي اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية إلى مصر لتقييم أوضاع الحرية الدينية والتقى مجموعة من المسئولين في الحكومة المصرية، ومسئولين من السفارة الأمريكية، وأعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك القادة الدينيين، ومناصري الحرية الدينية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين، والباحثين.

أحوال الحرية الدينية من عام 2015 إلى عام 2016

التحسينات الحالية: منذ توليه منصبه في عام 2014، قام الرئيس السيسي بإلقاء العديد من الخطابات الرائعة والتلميحات المشجعة للتسامح الديني والاعتدال وحث عملية الإصلاح في الكتب المدرسية والخطاب الديني في المجتمع، وهو تحول هام في اللهجة والخطاب عن سابقيه. ربما كان أكثر الاتجاهات تشجيعًا على مر العامين الماضيين كان الانخفاض الواضح في عدد ونطاق الهجمات الطائفية الموجهة ضد الأقباط. منذ الهجوم العنيف على الأقباط وكنائسهم وممتلكاتهم في أغسطس من عام 2013، تم مقاضاة وسجن مجموعة من الجناة.

في مارس من عام 2015، أعلنت وزارة التعليم أنها قد قررت حذف و/أو توضيح فقرات من الكتب المدرسية في التعليم الابتدائي، خاصة كتب التربية الإسلامية، التي اعتبرت أنها تشجع على التحريض والفكر المتطرف، وأثناء العام الماضي تم التعجيل بهذه العملية وهي جارية الآن. وقد كثفت الوزارة أيضًا من جهودها لدمج مفاهيم التسامح والتفاهم الديني في كل الكتب المدرسية. طبقًا لمسئولين مصريين، يقوم الأزهر الممول من الحكومة المصرية – أحد المراكز السنية البارزة للتعليم في العالم الإسلامي – يقوم بتقييم إصلاحات في مناهجه الدينية وسيقوم بمراجعة نصوص المعاهد الثانوية أثناء صيف عام 2016. إضافة إلى التعليم الثانوي، فإن الأزهر مخول بالإشراف على شبكة من المعاهد يصل عدد طلابها إلى حوالي مليونيّ طالب في جميع أنحاء مصر.

أما ما يتعلق بالخطاب الديني في المجتمع، فإن الحكومة المصرية تراقب بشكل فعّال الفتاوى (الفتاوى الدينية) التي يصدرها رجال الدين، وقد قامت دار الإفتاء، وهي هيئة حكومية يرأسها المفتي الأكبر، بالرد بشكل علني على مجموعة من الفتاوى التي تروج لرؤى متطرفة. أثناء فترة إعداد التقرير، بدأت وزارة الأوقاف ودار الإفتاء في تدريب الأئمة الكبار على مهارات إصدار الفتاوى المسئولة والدقيقة، وأنشأ المفتي الأكبر لجنة لتقييم الإصلاحات الأخرى الممكنة.

سيطرة الحكومة وتنظيم المؤسسات الإسلامية: منذ إقصاء الرئيس السابق مرسي في عام 2013، والحكومة تزيد من سيطرتها على كل المؤسسات الدينية الإسلامية، بما في ذلك المساجد والأوقاف الدينية. وقد برر المسئولون المصريون هذا النظام على أنه ضروري لمواجهة التطرف والإرهاب في المساجد. في فبراير من عام 2015، أيدت محكمة إدارية مرسوم صادر في سبتمبر 2013من قبل وزارة الأوقاف الدينية يمنع الأئمة الذين ليسوا من خريجي الأزهر من الوعظ في المساجد المرخصة وغير المرخصة. يحظر القانون المساجد غير المرخصة من إقامة صلاة الجمعة وفرض متابعة المحتوى الذي توافق عليه الحكومية في خطب الجمعة، مع فرض عقوبات أشد على الوعظ بدون رخصة، بما في ذلك عقوبة السجن حتى عام واحد و/أو الغرامة. وتقوم الحكومة بتعيين ودفع رواتب كافة الأئمة المسلمين السنة وتقوم بمراقبة الخطب.

التطور والتحديات الحالية للمسيحين الأقباط: كان الرئيس السيسي هو أول رئيس للدولة المصرية يحضر قداس عشية عيد الميلاد القبطي في يناير من عام 2015، وقد كرر هذا في يناير من عام 2016، واعتذر رسميًا عن أن الدولة لم تنتهي بعد من إعادة بناء الكنائس التي دُمرت في أغسطس من عام 2013 وتعهد بإنهاء عملية البناء خلال عام. عقب الكم غير المسبوق من العنف ضد الأقباط في ذلك الصيف، وجدت الحكومة المصرية أن هناك 29 شخص لقو حتفهم في أحداث قتل ذات ارتباط طائفي، وأن 52 كنيسة قد دُمرت بالكامل، وأن هناك 12 كنيسة قد أتلفت، وأن هناك ممتلكات عديدة للمسيحيين قد دُمرت. وفي نهاية فترة إعداد التقرير، كان نصف الكنائس المدمرة على الأقل قد أعيد بناءه وكان لا يزال النصف الباقي تحت الإنشاء أو الصيانة. وفي فبراير من عام 2015، قدم الرئيس السيسي تعازيه إلى البابا تواضروس بعد مقتل 20 قبطي و1 غاني في ليبيا على أيدي الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي أكتوبر، بدأت السلطات المصرية في بناء كنيسة جديدة، بناءً على أمر من الرئيسي السيسي تكريمًا للأقباط المقتولين.

في حين أن المجتمع القبطي رحب بشكل عام بتلك اللفتة وغيرها من اللفتات الرمزية، ظلت القوانين القمعية والسياسات التمييزية ضد الأقباط لم تراوح مكانها، بما في ذلك التهم والإدانات بالإلحاد وفرض قيود على بناء وصيانة الكنائس وقيود على التحول من الإسلام. لا يزال أيضًا هناك عدم المساءلة عن الهجمات العنيفة السابقة، إذ لم تتم ملاحقة قضائية لمعظم مرتكبي الأحداث واسعة النطاق التي وقعت بين عاميّ 2011 و2013 – وحتى قبل ذلك. ولا تزال عدم القدرة على الملاحقة القضائية لأولئك المسئولين عن العنف السابق ضد الأقباط وغيرهم من الأقليات الدينية تشجّع مناخًا من الإفلات من العقاب.

خلال العام الماضي، انخفض عدد وشدة حوادث العنف التي استهدفت الأقباط وممتلكاتهم بشكل ملحوظ بالمقارنة مع العام السابق. ومع ذلك، استمرت أعمال العنف المتفرقة، وخاصة في صعيد مصر. على سبيل المثال، في يونيو من عام 2015، في وقت الذكرى الثانية لإسقاط الرئيس السابق مرسي، تعرض عدد من بيوت المسيحيين وممتلكاتهم إلى الهجوم، وفي يوليو من نفس العام، قام مجموعة من الجماهير المحتشدة بتدمير كنيسة في الإسكندرية باستخدام القنابل الحارقة ووردت تقارير أن رد فعل السلطات كان بطيئًا. في مارس، فشلت الشرطة المحلية في منع هجوم غوغائي على كنيسة في قرية العور، وهي بلد 13 من بين الـ

20 قبطي الذي تعرضوا للقتل في ليبيا. في بعض أنحاء البلاد، زادت أجهزة الأمن المصرية من حماية الكنائس خلال الأعياد الدينية الهامة، مما قلل من مستوى الخوف وانعدام الأمن بين أفراد المجتمع القبطي.

كان هناك تطور في المحاسبة على تدمير وإتلاف كنائس المسيحيين وممتلكاتهم في صيف عام 2013. في أبريل من عام 2015، أدانت أحد المحاكم المصرية ووقعت أحكام بالسجن مدى الحياة على حوالي 70 شخص على خلفية دورهم في إحراق كنيسة في قرية كفر حكيم خارج القاهرة. وفي ديسمبر من عام 2014، ثبت تورط 40 مرتكب للأعمال الإجرامية في هجمات على خمس كنائس في أسيوط بصعيد مصر وتلقوا عقوبات بالسجن لمدد مختلفة تتراوح من عام إلى 15 عام. وهناك حالات أخرى جارية، وفي بعض الحالات، لم تجري الشرطة تحقيقات مناسبة، مما جعل ملاحقة الجناة أمرًا صعبًا.

علاوةً على ذلك، واستجابة إلى العنف الطائفي، واصلت السلطات المصرية المحلية إجراء جلسات "مصالحة عرفية" بين المسلمين والمسيحيين كسبيل لتخفيف التوترات وحل النزاعات. في بعض الحالات، قامت السلطات المحلية والقادة الدينيون المسلمون والمسيحيون بإجبار الضحايا على التخلي عن مطالبتهم بأي تعويض قانوني. وتقول جماعات حقوق الإنسان أن جلسات المصالحة تحرم المسيحيين من حل نزاعات عديدة، معظمها يكون هجمات طائفة تستهدف المسيحيين.

علاوةً على ذلك، وعقب هجمات أغسطس 2013 على الكنائس، ارتفعت حوادث الخطف للحصول على فدية وابتزاز المسيحيين بشكل دراماتيكي. في الوقت الذي انخفضت فيه هذه الحوادث على مر العام الماضي، فإنها تتواصل في أجزاء من البلاد، خاصة في صعيد مصر. علاوةً على ذلك، فإن المصريون الذين ولدوا مسلمين وتحولوا إلى المسيحية مازالوا لا يستطيعون ترجمة تغيير انتمائهم الديني في وثائق إثبات الهوية، وفي كثير من الحالات، يواجه هؤلاء المتحولون عن الإسلام أيضًا عداوة اجتماعية شديدة.

قانون الإلحاد والقيود المفروضة على التعبير الديني: تحظر المادة 98 (و) من قانون العقوبات المصري على المواطنين "ازدراء أو تحقير أحد الأديان السماوية أو التحريض على الفتنة الطائفية." تستخدم السلطات هذا القانون "ازدراء الأديان" أو الإلحاد لاحتجاز ومحاكمة وسجن أعضاء الجماعات الدينية التي تحيد ممارساتهم عن المعتقدات الإسلامية السائدة أو التي تؤدي أنشطتهم المزعومة إلى تعريض "الوئام بين الطوائف" للخطر أو إهانة اليهودية أو المسيحية أو الإسلام. في يناير 2015، أصدر الرئيس السيسي مرسوما يسمح للحكومة بحظر أي منشورات أجنبية تراها مسيئة للدين.

ازدادت قضايا الإلحاد منذ عام 2011، واستمر هذا الاتجاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في حين أن معظم التهم التي وجهت كانت ضد المسلمين السنة، كان غالبية أولئك الذين حكمت عليهم المحكمة بالسجن بتهمة الإلحاد هم من المسيحيين والمسلمين الشيعة، والملحدين، بناء على محاكمات غير عادلة عموما. طبقًا لمجموعات حقوق الإنسان، كان هناك ما لا يقل عن 21 قضية إلحاد جديدة بين بداية عام 2015 ونهاية فترة إعداد التقرير، وهي زيادة حادة عند مقارنتها بالعام الماضي.

على سبيل المثال، في يناير من عام 2016، حُكم على الكاتبة المصرية والشاعرة فاطمة ناعوت بالسجن ثلاث سنوات "لإساءتها للإسلام" على خلفية مشاركة لها على الفيسبوك تنتقد فيها شعيرة ذبح الحيوانات أثناء أحد أعياد المسلمين. وفي مايو من عام 2015، تم إدانة مذيع معروف في أحد البرامج التليفزيونية، اسمه

إسلام البحيري، "بالإساءة إلى الرموز الدينية" وحُكم عليه بالحبس خمس سنوات بسبب التعليقات التي أدلى بها حول الإسلام في برنامجه. في ديسمبر، تم تخفيف العقوبة في الاستئناف إلى عام واحد في السجن. وفي مايو، حُكم على طبيب أسنان من محافظة الدقهلية بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة ازدراء الأديان وممارسة الإسلام الشيعي، ورجع هذا جزئيًا إلى عثور السلطات على كتب ومواد شيعية في منزله. في أبريل من عام 2015، ألقي القبض على أربعة من المراهقين المسيحيين الأقباط ومعلمهم ووجه إليهم تهمة بالإلحاد لقيامهم بعمل مقطع فيديو قصير وخاص يسخر من تنظيم داعش. في فبراير من عام 2016، حُكم على ثلاثة من المراهقين الأربعة بالسجن لمدة خمس سنوات وأودع الرابع في مرفق للأحداث. في ديسمبر من عام 2015، حُكم على المدرس بالسجن لمدة ثلاث سنوات في محاكمة منفصلة وطُرد من قريته، وجاري الاستئناف على كلا القضيتين.

شهد الملحدون المصريون ارتفاعا في تهم الإلحاد في الآونة الأخيرة، فضلا عن تزايد المضايقات الاجتماعية ومختلف حملات الحكومة المصرية لمواجهة الإلحاد. في ديسمبر من عام 2014، نشرت دار الإفتاء استقصاءً يزعم أن مصر كانت موطن 866 من الملحدين، ومن المفترض أن يكون "أكبر عدد" من أي بلد في الشرق الأوسط. وأفاد مسؤولان من مكتب المفتي الأكبر علنا أن ذلك يُعد " تطورا خطيرا". وعلى مدار العامين الماضيين، قامت وزاراتيّ الأوقاف والشباب والرياضة بالرعاية المشتركة لحملة وطنية لمكافحة انتشار الإلحاد بين الشباب المصري. وفي فبراير من عام 2016، أدين الناشط على شبكة الإنترنت مصطفى عبد النبي غيابيًا وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة الإلحاد على خلفية مشاركاته حول الإلحاد في صفحته على الفيسبوك. في فبراير من عام 2015، حُكم على مدون من الإسماعيلية، يدعى شريف جابر، بالسجن لمدة عام لمناقشة آراءه الإلحادية على الفيسبوك، واختفى بعد ذلك. في يناير من عام 2015، تلقى الطالب الملحد كريم البنا عقوبة بالحبس لمدة ثلاث سنوات بتهمة الإلحاد لأن المحكمة توصلت إلى أن مشاركته على الفيسبوك "لاحتقاره الذات الإلاهية". وتم تأييد العقوبة من جانب محكمة الاستئناف في مارس.

علاوةً على ذلك، أعلنت وزارة الأوقاف الإسلامية أنها ستطلق حملة لمواجهة ما اعتبرته موضوعات مهددة في المساجد: الإسلام الشيعي، والإلحاد، والمعتقد البهائي، وغيره من المواضيع الاجتماعية مثل القتل وتعاطي المخدرات.

البهائيون وشهود يهوه: تم حظر البهائيين وشهود يهوه منذ عام 1960 بموجب مراسيم رئاسية. ونتيجة لذلك، فإن البهائيين الذين يعيشون في مصر غير قادرين على الالتقاء أو المشاركة في الأنشطة الدينية العامة. وقد أصدر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر فتاوى على مدى السنوات تحث على استمرار الحظر المفروض على الطائفة البهائية وإتهام أعضائها على أنهم مرتدين. وعلى مدار العامين الماضيين، رعت وزارة الأوقاف ورش عمل لزيادة الوعي حول "المخاطر المتزايدة" لانتشار الديانة البهائية في مصر. نظرا لعدم الاعتراف بزواج البهائية فإن البهائيين المتزوجين لا يمكنهم الحصول على بطاقات هوية، مما يجعل إجراء المعاملات اليومية مثل الأعمال المصرفية، والتسجيل في المدارس، أو ملكية السيارات والعقارات أمرا مستحيلا.

في السنوات الأخيرة، سمحت الحكومة لشهود يهوه أن تجتمع في المنازل الخاصة في مجموعات من أقل من 30 شخصا، على الرغم من طلب الجماعة للاجتماع بأعداد أكبر. لا يسمح أن يكون لشهود يهوه أماكن عبادة

خاصة بهم أو استيراد الكتب المقدسة وغيرها من المؤلفات الدينية. خلال العام الماضي، واصل مسئولو الأمن مضايقة وتخويف شهود يهوه من خلال مراقبة أنشطتهم، واتصالاتهم، وتهديد الجماعة بتكثيف القمع إذا لم تزودهم بقوائم العضوية.

إضافة إلى قضايا الإلحاد التي تستهدف أعضاء الطائفة الشيعية وحملات الحكومة لمواجهة الإسلام الشيعي علنًا وفي المساجد، أعلن وزير الأوقاف في أكتوبر من عام 2015 أنه لن يُسمح للطائفة الشيعية بالاحتفال بعاشوراء في العديد من المساجد في القاهرة. وبرر بيان لاحق من الوزارة عملية الإغلاق وفقًا للتقارير مبينًا أن شعائر الشيعة ليس لها أساس في الإسلام.

معاداة السامية والجالية اليهودية: في عام 2015، استمرت مواد تشويه صورة اليهود مع الصور النمطية المعادية للسامية التاريخية والجديدة على حد سواء في الظهور في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة وفي وسائل الإعلام شبه الرسمية في مصر. وأخفقت السلطات المصرية في اتخاذ خطوات كافية لمواجهة معاداة السامية في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة. إن الطائفة اليهودية التي كانت مزدهرة في مصر وتقدر بعشرات الآلاف في منتصف القرن العشرين هي الآن على حافة الانقراض. وتمتلك الملكية الجماعية، بما في ذلك المعابد اليهودية في القاهرة والإسكندرية، وتقوم بتمويل الصيانة المطلوبة من خلال التبرعات الخاصة إلى حد كبير. وتعتبر الكثير من مواقع الطائفة اليهودية في حاجة ماسة إلى صيانة و/أو تجديد.

الدستور المصري: هناك بعض التغييرات المشجعة في دستور عام 2014 الذي يمكن أن يبشر بالخير بالنسبة للحرية الدينية. تم إزالة العديد من إشكاليات الأحكام من دستور 2012: مادة تحدد بدقة أحكام الشريعة الإسلامية؛ مادة قد تعطي الأزهر دور استشاري في مراجعة التشريعات؛ ومادة تحظر بشكل فعل الكفر. في الوقت الذي تنص فيه المادة 64 على أن "حرية الاعتقاد ثابتة"، فإن هذه الفقرة تقصر الحرية على ممارسة الشعائر الدينية وتشييد أماكن العبادة على الديانات "الإبراهيمية": الإسلام، والمسيحية، واليهودية. وهناك فقرة جديدة في المادة 235 تطلب من البرلمان المقبل تمرير القانون الذي يحكم بناء وترميم الكنائس. يمكن أن يرفع هذا من المطلب القائم منذ فترة طويلة من أجل الموافقة الحكومية على بناء أو ترميم الكنائس، والتي كانت بمثابة تبرير للعنف الطائفي المتعلق باستهداف المسيحيين. إضافة إلى ذلك، تنص المادة 53 على إنشاء لجنة مستقلة ضد التمييز يمكن أن يشمل اختصاصها التمييز على أساس الدين أو المعتقد.

سياسة الولايات المتحدة

لقد ركزت سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر لسنوات عديدة على تعزيز العلاقات الثنائية القوية، واستمرار التعاون العسكري والتعاون في مجال مواجهة الإرهاب، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على اتفاقات كامب ديفيد للسلام عام 1979. واعتبرت الإدارات المتعاقبة مصر حليفا رئيسيا في المنطقة، ومن بين أكبر خمسة بلدان في العالم تتلقى المساعدات الأمريكية. يقدم قانون المخصصات الموحد للعام المالي 2016 لمصر 150 مليون دولار في شكل معونات اقتصادية و1.3 مليار دولار في شكل تمويل عسكري خارجي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإضافة إلى الانتقاد الدوري لسجل مصر في مجال حقوق الإنسان، عبرت

إدارة أوباما للحكومة المصرية عن وجهة النظر القائلة بأن الحرمان من حقوق الإنسان الرئيسية تخلق ظروفًا يمكن أن تغذي نمو تطرف عنيف، بما في ذلك التعليقات التي أدلى بها وزير الخارجية الأمريكية جون كيري أثناء زيارته في "الحوار الاستراتيجي" مع مسئولين رفيعي المستوى في أغسطس من عام 2015.

يضع القانون العام 113-235، قانون المخصصات الموحد للعام المالي 2016 شروط للمساعدات الأمريكية لمصر تتعلق بقيود حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرية الدينية. على وجه التحديد، يتطلب الأمر من وزير الخارجية المصادقة على أن مصر اتخذت خطوات للمضي قدما في العملية الديمقراطية، وحماية حرية التعبير، وحماية حقوق المرأة والأقليات الدينية، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، يخول القانون للوزير أيضًا تقديم المساعدة إلى مصر دون الحصول على مثل تلك الضمانات إذا كان هو أو هي قررت أن المساعدة مهمة لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة.

في 31 من عام 2015، أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها ستفك تعليق أكتوبر 2013 الذي فرضته على تقديم أنظمة أسلحة مختارة وأنها ستواصل تمويلها العسكري الخارجي وأموال الدعم الاقتصادي إلى مصر. وفي 12 مايو، صدّق وزير الخارجية على تقرير إلى الكونجرس بأن مواصلة الدعم إلى مصر كان في صالح مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذا التصديق، فإن التقرير خلص إلى أن المسار الكلي لحقوق الإنسان والديمقراطية في مصر كان سلبيًا. علاوةً على ذلك، وجد التقرير أن الحكومة المصرية "قد اتخذت خطوات نحو تحسين وحماية حقوق الأقليات الدينية" على الرغم من أن هذه الحمايات كانت مقصورة على معتنقي الإسلام، والمسيحية، واليهودية وأن "الحكومة تواصل مقاضاة الأشخاص على "إساءتهم للأديان" وأن المسائلة على الجرائم الطائفية السابقة لا تزال تمثل إشكالية.

وفقا لوزارة الخارجية، يواصل المسئولون على كافة المستويات في الحكومة الأمريكية إثارة مجموعة من قضايا الحرية الدينية مع نظرائهم المصريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. على الرغم من التوصية الصادرة عن اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) منذ عام 2011 بأن ينبغي تعيين مصر على أنها "دولة تثير قلقًا خاصا"، لم تتخذ وزارة الخارجية هذا الإجراء.

التوصيات

تواصل مصر المرور بكلٍ من التقدم والنكسات خلال مرحلة انتقالها، والذي يتوقف فيها النجاح على الاحترام الكامل لسيادة القانون والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد. وبالإضافة إلى التوصية بأنه على حكومة الولايات المتحدة تحديد مصر دولة تثير قلقًا خاصًا، توصي اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) على أنه ينبغي على حكومة الولايات المتحدة:

- التأكد من أن قسم من المساعدات العسكرية الامريكية يستخدم لمساعدة الشرطة على تنفيذ خطة فعالة لحماية محددة للأقليات الدينية وأماكن عبادتهم؛

- الضغط على الحكومة المصرية لإجراء إصلاحات فورية لتحسين أوضاع الحرية الدينية، بما في ذلك: إلغاء مراسيم حظر عقائد الأقليات الدينية، بما في ذلك العقائد البهائية وشهود يهوه، وإزالة الديانة من وثائق الهوية الرسمية، وإصدار قوانين لبناء وإصلاح أماكن العبادة بما يتفق مع المادة 53 (إنشاء هيئة مختصة بمواجهة التمييز) والمادة 235 (تنظيم إنشاء وتجديد الكنائس) من الدستور؛

- حث الحكومة المصرية على إلغاء المادة 98 (و) من قانون العقوبات أو تنقيحها، وهي المادة التي تجرم ازدراء الأديان، وفي هذه الفترة الانتقالية، توفير الضمانات الدستورية والدولية لسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة لأولئك الأفراد المتهمين بانتهاك المادة 98 (و)؛

- الضغط على الحكومة المصرية لمقاضاة مرتكبي العنف الطائفي من خلال النظام القضائي، وضمان أن المسئولية عن الشؤون الدينية ليست ضمن اختصاص وكالة الأمن الداخلي، والتي ينبغي ألا تتعامل إلا مع مسائل الأمن القومي مثل الحالات التي تنطوي على استخدام العنف أو الدعوة إليه؛

- الضغط على الحكومة المصرية لتناول التحريض على العنف والتمييز ضد المسلمين المكروهين وغير المسلمين، بما في ذلك مقاضاة رجال الدين الذي يحصلون على تمويل من الحكومة والذين يحرضون على العنف ضد الأقليات الدينية من المسلمين وغير المسلمين.

- الضغط على الحكومة المصرية من أجل مواصلة مراجعة الكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية لإزالة أي لغة أو صور تعزز من عدم التسامح، أو الكراهية، أو العنف نحو أي مجموعة من الأشخاص بناءً على الدين أو المعتقد، وأن تضمّن مفاهيم التسامح واحترام حقوق الإنسان لكل الأشخاص، بما في ذلك الحرية الدينية، في المناهج المدرسية، والكتب الدراسة، وتدريب المدرسين؛

- تقديم الدعم المباشر إلى منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية للنهوض بحرية الدين أو المعتقد لكل المصريين؛

- وضع التركيز بوجه خاص، في التبليغ السنوي للكونجرس بشأن حقوق الإنسان والحرية الدينية، وعلى التقدم الذي حققته الحكومة المصرية في حماية الأقليات الدينية، ومقاضاة مرتكبي العنف الطائفي، وقدرة المنظمات غير الحكومية المصرية على تلقي التمويل الخارجي من المصادر بما فيها حكومة الولايات المتحدة.